TD/B/48/18(Vol.I)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

المجلد الأول

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/48/18 (Vol.1)
19 October 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

(A) GE.01-53127

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٥
أولاً-	الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله ..	٦
	ألف- برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً (البند ٣ من جدول الأعمال)	٦
	المقرر ٤٦٧(د-٤٨)	٦
	باء- إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة (البند ٤ من جدول الأعمال).....	٨
	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٦٨(د-٤٨)	٨
	جيم- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٥(أ) من جدول الأعمال)	١١
	المقرر ٤٦٩(د-٤٨)	١١
	دال- الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية	١٢
	١- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٥(أ) من جدول الأعمال)	١٢
	٢- النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٥(ب) من جدول الأعمال)	١٢
	٣- إجراءات محددة فيما يتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: تقرير الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين (البند ٦(أ) من جدول الأعمال).....	١٢
	٤- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٦(ب) من جدول الأعمال)	١٣
	٥- العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢ (البند ٧(أ) من جدول الأعمال)	١٣
	٦- متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ٨ من جدول الأعمال) ...	١٤
	٧- جائزة نوبل للسلام.....	١٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
ثانياً-	المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل.....	١٥
ألف-	افتتاح الدورة	١٥
باء-	انتخاب أعضاء المكتب (البند ١(أ) من جدول الأعمال)	١٥
جيم-	إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١(ب) من جدول الأعمال)	١٦
دال-	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ج) من جدول الأعمال)	١٧
هاء-	جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال)	١٧
واو-	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٧(ب) من جدول الأعمال).....	١٧
زاي-	عضوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية (البند ٧(ج) من جدول الأعمال).....	١٧
حاء-	عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢ (البند ٧(د) من جدول الأعمال)	١٧
طاء-	الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ٧(هـ) من جدول الأعمال)	١٨
ياء-	اعتماد التقرير (البند ٩ من جدول الأعمال)	١٨

المرفقات

الأول-	جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية	١٩
الثاني-	المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٥(ب) من جدول الأعمال: النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	٢١

مقدمة

'١' عُقدت الدورة الثامنة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وخلال تلك الدورة، عقد المجلس خمس جلسات عامة هي الجلسات ٩٢١ إلى ٩٢٥.

'٢' وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أُعد بإشراف رئيس المجلس، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢(د-٢٩) المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو المناسب الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثانياً).

'٣' وسترد في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الثامنة والأربعين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/48/18 (Vol.II) - جميع البيانات التي أدلي بها أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولا – الاجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف – برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

(البند ٣ من جدول الأعمال)

المقرر ٤٦٧ (د – ٤٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يرحب* باعتماد إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[(١)]؛

٢- *يلاحظ مع الارتياح* أن برنامج العمل يقوم على الالتزامات المتبادلة، من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، باتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة المحددة في برنامج العمل؛

٣- *يعرب عن تقديره* للمجتمع الدولي لما يبذله من جهود في دعم التنمية في أقل البلدان نمواً *ويؤكد* على أهمية تعبئة الموارد الداخلية والدولية في سبيل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل من جانب جميع أصحاب المصلحة وعلى وجه الاستعجال وذلك بغية تحسين الأوضاع الإنسانية لشعوب أقل البلدان نمواً تحسيناً كبيراً أثناء العقد الحالي؛

٤- *يقبل* الدعوة التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، في الفقرة ١١٣ من برنامج العمل، للنظر في تحويل لجنة دورته المعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة؛

---

(١) للاطلاع على إعلان بروكسل، انظر A/CONF.191/12. وللاطلاع على برنامج العمل، انظر A/CONF.191/11.

٥- *يقـــرر إنعـــام النظر* في تحويل لجنة الدورة المعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة أو إدخال أية تغـــييرات ملائمة على آلية الأونكتاد الحكومية الدولية وذلك لزيادة تركيز عمل الأونكتاد على أقل البلدان نمواً كجزء هام من تنفيذ برنامج عمل بروكسل؛

٦- *يقرر* لذلك الغرض استهلال مشاورات محددة بشأن المسألة الوارد ذكرها أعلاه، وذلك في سياق النظر في آلية الأونكتاد الحكومية الدولية الذي يجري استعداداً لاستعراض منتصف المدة للأونكتاد العاشر، بهدف اتخـــاذ قرار بشأن هذه المسألة أثناء استعراض منتصف المدة، بالاستناد إلى آليات المتابعة على النحور الذي قررته الجمعية العامة؛

٧- *يحـــيط عـــلماً* بالتقارير التي تقدمت بها أمانة الأونكتاد، *ويرحب* بالخطوات الأولية التي اتخذتها الأمانة، منذ انعقاد المؤتمر، عملاً بولايتها في مجال تنفيذ برنامج العمل، *ويرحب* بالجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لرسم "خطة سير" ستكون مفيدة في هذا الصدد؛

٨- *يعرب عن تقديره* للمنظمات والوكالات التي تقدمت بتقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها لتنفيذ برنامج العمل كل في مجال اختصاصها؛

٩- *يلاحـــظ* أن البيانات المتوفرة دولياً لرصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية ومراميها الواردة في بـــرنامج العمـــل تحـــتاج إلى مزيد من التحسين من حيث شمولها أقل البلدان نمواً ومن حيث نوعيتها وتوقيتها، وخصوصـــاً فيما يتعلق بالهدف الأعلى وهو استئصال الفقر، *ويوصي* بأن توضع هذه المشكلات وضرورة رصد مجمل برنامج العمل موضع اهتمام وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية كل في دائرة اختصاصها، وكذلك موضع اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛

١٠- *يلاحـــظ* الـــتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة الرائدة للإطار المتكامل كجزء من الترتيبات الجديـــدة الرامية إلى تنشيط الإطار المتكامل، *ويرحب* بتجديد الالتزام والدعم من قبل الجهات المانحة من خلال التـــبرعات المعلـــنة للصـــندوق الاستئماني للإطار المتكامل، *ويدعو* إلى تقديم تبرعات جديدة وإضافية للصندوق الاستئماني للإطار المتكامل تمشياً مع روح الالتزامات التي قُطعت في إطار برنامج العمل.

الجلسة العامة ٩٢٥
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

باء – إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٦٨ (د – ٤٨)

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٥٥ الذي يطلب جملة أمور من بينها شروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ضمن المجالات المشمولة بولايته، في تقديم مساهمة للإعداد لعملية الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، مع التركيز بوجه خاص على فرص الوصول إلى الأسواق، والتنويع والقدرة على التوريد، وتدفقات الموارد والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الأوراق المالية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، مع التشديد بصورة خاصة على قضايا التجارة الأفريقية، لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

وبعد الإحاطة علماً بتقرير أمانة الأونكتاد المعنون *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة* (TD/B/48/12)، والذي جاء فيه أن الفقر قد ازداد في القارة بصفة عامة؛ وأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تعادل نصف المتوسط السنوي لرقم النمو المستهدف وهو ٦ في المائة كما حدده برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات؛ وأن الدخول الحقيقية للفرد تقل اليوم بنسبة ١٠ في المائة عن المستويات التي تحققت في عام ١٩٨٠؛ وأن معدلات الادخار والاستثمار هي أقل بكثير من المستويات المطلوبة لتحقيق النمو المستدام في المنطقة ولبلوغ هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وأن نصيب أفريقيا من التجارة العالمية قد سجل انخفاضاً هائلاً في العقد الماضي؛ وأن معدلات التبادل التجاري للقارة تقل بنسبة ٥٠ في المائة عنها في عام ١٩٨٠، الأمر الذي يرجع أساساً إلى الاعتماد على السلع الأساسية؛ وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال أقل من ١ في المائة من المجاميع العالمية وليس من المتوقع أن يسد ثغرة الموارد؛ وأنه برغم المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا تزال البلدان الأفريقية تعاني من ارتفاع الديون؛ وأن المساعدة الإنمائية الرسمية قد هبطت إلى مستويات متدنية حيث أصبحت تمثل حوالي ثلث الأرقام المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة.

ويعتمد مجلس التجارة والتنمية، عقب المناقشات التي جرت في اللجنة الثانية لدورته، الاستنتاجات التالية:

١- لا تـــزال أفريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة و لم يتمكن سوى قليل من البلدان الأفريقية من تحقيق الأرقام المستهدفة والغايات التي حددها برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وهناك أسباب كثيرة، داخلية وخارجية على السواء، لهذا الأداء المخيب للآمال. ويدعو مجلس التجارة والتنمية المجتمع الدولي إلى دعم البلدان الأفريقية في جهودها المتجددة من أجل التصدي للمشاكل الكثيرة المتبقية.

٢- ومـــن أجل وضع أفريقيا على مسار النمو المستدام نحو تحقيق الهدف المتفق عليه دولياً لتخفيض الفقـــر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، يلزم توفير قدر أكبر من التماسك فيما بين السياسات المتعلقة بالتنمية الأفريقـــية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس التجارة والتنمية بالمبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٣- ومـــن خـــلال المبادرة الأفريقية الجديدة، رسم الزعماء الأفريقيون "خريطة سير" لإقامة علاقة جديـــدة بـــين أفريقيا وشركائها في التنمية تستند إلى مبادئ توجيهية تشمل التركيز على تحكم أفريقيا بغايات وأهـــداف وسياسات التنمية؛ والمسؤولية المتبادلة للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية من أجل تحقيق الأهداف المشـــتركة؛ وتوفير دعم طويل الأجل من جانب المانحين، مع مراعاة التنوع القائم داخل البلدان الأفريقية وفيما بيـــنها؛ ووضـــع خطة جريئة وشاملة لخروج أفريقيا بلا رجعة من حالتها الهشة الراهنة. وتعد المبادرة الأفريقية الجديـــدة شـــاهداً عـــلى الجهود التصميمية من جانب الأفريقيين لتشكيل مصيرهم عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعـــية، ومبادئ الديمقراطية، والحكم السديد القائم على المشاركة، والمعايير الواضحة للمساءلة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وكذلك القيام بإصلاحات تستند إلى إطار متماسك وتنسيق أفضل للسياسات.

٤- وهناك حاجة إلى التعبئة العاجلة للموارد المحلية والخارجية إذا أرادت البلدان الأفريقية أن تعكس مـــد الفقر المتزايد. ويدعو مجلس التجارة والتنمية إلى أن تبذل البلدان المتقدمة جهوداً متجددة ومعززة لكي تبلغ بأســـرع مـــا يمكن الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص ما بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نمواً. وفي الأجل الأطول، ينبغي أن تحل تدفقات رأس المال الخاص والمدخرات المحلية محل التمويل الرسمي، مما يحد من اعتماد البلدان الأفريقية على المعونة. ويلاحظ مجلس التجارة والتنمية بوجه خاص أن هناك حاجة إلى موارد اضافية كبيرة للتصـــدي لوبـــاء الإيدز المدمر في أفريقيا، ويرحب في هذا السياق بصندوق الإيدز والصحة العالمي الذي أنشئ مؤخراً.

٥- إن عبء الدين قد وصل إلى حد لا يمكن تحمله في العديد من البلدان الأفريقية، ولا بد من القيام بمـــزيد من العمل للتوصل إلى حلول مستديمة. وفي هذا الصدد، يحث مجلس التجارة والتنمية على التنفيذ الكامل

والسريع والفعال للمبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة للبلدان الأفريقية المؤهلة عن طريق توفير الموارد الجديدة الإضافية اللازمة، وقيام البلدان المؤهلة باعتماد تدابير السياسة العامة اللازمة للانضمام للمبادرة، مع التركيز على أهمية المرونة المستمرة في معايير التأهل للاستفادة من المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وخاصة بالنسبة للبلدان الخارجة من نزاعات.

٦- وينبغي أن تدمج التدابير التي تتناول احتياجات الموارد في صلب نهج إنمائي شامل يمكنه أن يعزز قدرة البلدان الأفريقية على التصدير، ويزيد نصيبها من المعاملات التجارية الدولية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالمبادرات الأخيرة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق مثل مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" وقانون النمو والفرص في أفريقا. غير أن هناك مجالاً واسعاً لزيادة نصيب أفريقيا من التجارة العالمية عن طريق زيادة تخفيض الحواجز، بما فيها التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية. ومن شأن التنفيذ الكامل والفعال لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقات ومقررات منظمة التجارة العالمية أن يساعد البلدان الأفريقية على تنويع اقتصاداتها السلعية. وينبغي أن يستكمل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ببرامج محددة لتنمية القدرات لمساعدة البلدان على تنويع صادراتها وتحسين قدرة شركاتها على المنافسة.

٧- وينبغي في هذا الصدد، ومن أجل التغلب على الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية، أن يدرس المجتمع الدولي طرقاً لمعالجة مشكلة انخفاض أسعار السلع الأساسية وأثره على التنمية الأفريقية.

٨- ولم تحقق برامج التكييف الهيكلي النتيجة المتوقعة؛ وبينما يرحب مجلس التجارة والتنمية بالتركيز الجديد في هذه البرامج على الحد من الفقر، فإنه يشجع استمرار إيلاء الاهتمام للعوامل الخارجية ولجوانب القصور التي تشوب الأسواق ومشاريع الأعمال المحلية ورأس المال البشري والبنية الأساسية المادية والمؤسسات وتوزيع الدخل.

٩- وينبغي أن يستخدم التقرير المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة"، بالإضافة إلى موجز لمناقشات المجلس بشأنه، كمدخل من المدخلات في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وكذلك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. ويطلب مجلس التجارة والتنمية أن تعرض على الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، كما طلبت، الاستنتاجات الواردة أعلاه وبتقرير الأمانة.

جيم – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

المقرر ٤٦٩ (د – ٤٨)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علماً مع التقدير* بالتقرير المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بـــها الأونكتاد وتمويلها (TD/B/48/5 وAdd.1 وAdd.2)، فضلاً عن خطة الأونكتاد الإرشادية للتعاون التقني لعام ٢٠٠٢؛

٢- *يلاحظ بارتياح* التحسن في نوعية التقارير، *ويطلب* أخذ التعليقات والمقترحات المقدمة في الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة في الاعتبار لدى إعداد التقارير في المستقبل؛

٣- *يلاحـــظ باهتمام* الزيادة في مستوى التبرعات الثنائية والمتعددة الأطراف للصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد، *ويعرب عن تقديره* للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لما قدمته من تبرعات، *ويدعو* جميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى النظر في زيادة تبرعاتها للصناديق الاستئمانية التابعة للأونكتاد لصالح البلدان النامية، وبخاصة لصالح أفريقيا التي يوجد فيها ٣٤ بلداً من بين أقل البلدان نمواً التي يبلغ عددها ٤٩ بلداً؛

٤- *يشـــدد عـــلى* أهمية القدرة على التنبؤ بتمويل ومدى استدامة برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني، *ويشجع* في هذا الصدد على تقديم تبرعات متعددة السنوات؛

٥- *يرحـــب* بالتحســـينات في استخدام رأس المال البشري للبلدان النامية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني، *ويدعو* إلى إجراء المزيد من التنويع الجغرافي للمستشارين والخبراء، وبخاصة لصالح البلدان النامية؛

٦- *يطلب* من أمانة الأونكتاد أن تؤدي دورها في الجهود الدولية المتضافرة من أجل مساعدة البلدان النامـــية على الاستفادة من التجارة استفادة كاملة وتخفيف الفقر بجملة وسائل من بينها إدماج التجارة في صلب استراتيجيات التنمية والشراكة المعززة مع الوكالات الأخرى المعنية بتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، وبخاصة لأقل البلدان نمواً في سياق الإطار المتكامل؛

٧- *يطلب* من الأمانة أن تواصل العمل بشأن تعزيز وتجميع أنشطة التعاون التقني؛

٨- *يرحـــب* بمبادرة الأمانة الرامية إلى إجراء استعراض داخلي للتعاون التقني بغية تعزيز أثر أنشطة الـــتعاون التقني، وجعل مختلف عناصر البرامج أكثر تماسكاً، وتبسيط وترشيد الإجراءات التشغيلية لضمان زيادة الكفـــاءة والتوصل إلى نتائج أفضل، *ويشدد على أهمية* هذه المبادرة، *ويطلب* إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم نتائج الاستعراض الداخلي في استعراض منتصف المدة من أجل مناقشتها؛

٩- يكـــرر طلبه المعبر عنه في مقرر المجلس ٤٦١(د - ٤٧) فيما يتعلق بترجمة الوثائق بجميع اللغات الرسمية.

الجلسة العامة ٩٢٤

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

دال - الإجراءات الأخرى التي اتخذت بشأن البنود الموضوعية

١- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد (البند ٥ (أ) من جدول الأعمال)

١- أحـــاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة متوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثامنة والثلاثين، وبالبيانات التي تقدمت بها الوفود إلى المجلس، وبالوثائق التي أعدتها الأمانة. واعتمد المجلس مشروع المقرر ، TD/B/48/L.1، وأيد نتائج مـــداولات الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة. (وللاطلاع على نص المقرر، انظر الجزء الأول، الفرع جيم، أعلاه.)

٢- النظـــر في تقاريـــر أخرى متصلة بالموضوع: تقريـــر عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)

٢- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/48/9) وبالبيانات التي ألقيت بشأنه، وقرر أن يحيل سرد مناقشاته إلى الجمعية العامة وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧. (وللاطلاع على سرد للمناقشة، انظر المرفق الثاني أدناه.)

٣- إجـــراءات محـــددة فـــيما يتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الســـاحلية: تقريـــــر الاجـــتمـــاع الخامـــس للخبراء الحكوميين (البند ٦ (أ) من جدول الأعمال)

٣- أحاط المجلس علما، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بالتقرير المرحلي الـــذي أعدتـــه أمانـــة الأونكـــتاد (TD/B/48/13)، وبالبيانات التي ألقيت بشأنه، وأيد استنتاجات الاجتماع وتوصـــياته، وقرر توصيـــة الجمعيـــة العامـــة بإقرارها في دورتها السادسة والخمسين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٤.

٤- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٦ (ب) من جدول الأعمال)

٤- أحاط المجلس علما، في جلسته العامة ٩٢٤ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين (A/56/17).

٥- العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢ (البند ٧(أ) من جدول الأعمال)

٥- وافق المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبناء على توصية من المكتب، على التوصيات المقدمة من الأمانة في الوثيقة TD/B/48/CRP.1. وقد وافق المجلس تحديداً على ما يلي:

(أ) أن يؤيد العرض المقدم من تايلند لاستضافة استعراض منتصف المدة في بانكوك؛

(ب) أن يقر الطرائق الأساسية لعملية استعراض منتصف المدة، كما هي مبينة في الوثيقة TD/B/48/CRP.1، أي بالاستناد إلى أركان ثلاثة مترابطة ولكنها متمايزة وهي: '١' استعراض فعالية وأداء الآلية الحكومية الدولية؛ و'٢' إجراء تقييم لمدى تنفيذ الالتزامات وبرنامج العمل على النحو المتفق عليه في خطة عمل بانكوك (TD/386)؛ و'٣' إجراء مناقشات عامة تفاعلية وحوارات بشأن السياسة العامة في سياق الفرص والتحديات الناشئة عن التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسة العامة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر؛

(ج) أن يقرّ الجدول الزمني المحدد في الوثيقة TD/B/48/CRP.1، أي الفترات الرسمية الثلاث المخصصة للمشاورات الرسمية واستعراض منتصف المدة في الأسبوع الممتد من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ في بانكوك على النحو الذي ينعكس في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد (TD/B/INF.197). وستسبق كل مجموعة من مجموعات المشاورات الرسمية مشاورات غير رسمية يكون باب المشاركة فيها مفتوحاً.

٦- كما وافق المجلس على الإجراءات التالية للعملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة:

(أ) بناء على طلب من رئيس المكتب، يتولى ثلاثة نواب للرئيس مساعدته في العمل التحضيري على النحو التالي:

'١' فيما يتعلق بالآلية الحكومية الدولية - السيد فيديركو ألبرتو كويلو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية)؛

'٢' فيما يتعلق بتقييم مدى تنفيذ برنامج العمل استناداً إلى مؤشرات الإنجاز - السيدة إليانور م. فولر (المملكة المتحدة)؛

'٣' فـــيما يـــتعلق بالمناقشـــات العامة التفاعلية والحوارات بشأن السياسة العامة في سياق الفرص والـــتحديات الناشـــئة عن التطورات الجديدة ذات الأهمية في مجال السياسة العامة منذ انعقاد الأونكتاد العاشر – السيد فيراساكدي فوتراكول (تايلند)؛

(ب) يقوم نواب الرئيس هؤلاء، كلٍ في إطار ولايته، بعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تبدأ قريباً من أجل الإعداد للمشاورات الرسمية التي ستجرى في عام ٢٠٠٢. وقد تقرر عقد المشاورات الرسمية الأولى في وقت قريب من نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛

(ج) يقـــوم نائبا الرئيس المكلفان ببندي الآلية الحكومية الدولية وبتقييم مدى التنفيذ ببذل قصارى جهدهما لإنجاز عملهما قبل استعراض منتصف المدة الذي سيجري في بانكوك؛

(د) يعقد الرئيس اجتماعات منتظمة مع نواب الرئيس الثلاثة من أجل استعراض التقدم المحرز وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المشاورات التي يجريها شهرياً.

٦- متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (البند ٨ من جدول الأعمال)

٧- قـــام المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتعيين أعضاء الهيئة الاستشـــارية المنشأة تنفيذاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، وذلك على النحو التالي: السيد كاميلو رييس رودريغـــيس (كولومبـــيا)؛ والسيد كارلوس بيريز دل كاستيليو (أوروغواي)؛ والسيد خورخي فوتو – بيرنالس (بيرو)؛ والسيد سافيتري كونادي (الهند)؛ والسيد علي خورام (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والسيد راجماه حسين (مالـــيزيا)؛ والسيد ناصر بن جلون – تويمي (المغرب)؛ والسيد فيسيها ييمر آبوبي (إثيوبيا)؛ والسيد علي سعيد مشـــومو (جمهوريـــة تترانـــيا المتحدة)؛ والسيد فاسيلي سيدروف (الاتحاد الروسي)؛ والسيد فلاديمير ماليغيتش (بيلاروس)؛ والسيد بيير لوي جيرار (سويسرا)؛ والسيد خواكيم بيريز – فيلانويفا إي توفار (إسبانيا)؛ والسيد كنوت لانغيلاند (النرويج)؛ والسيد سيمون و. ج. فولر (المملكة المتحدة).

٨- ولاحـــظ المجلس أن أعضاء الهيئة الاستشارية سيستمرون في منصبهم حتى الدورة العادية التالية للمجلس تحت رئاسة رئيس المجلس.

٧- جائزة نوبل للسلام

٩- وفي الجلســـة العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أعرب المجلس عن تهانيه للسيد كوفي عنان وللأمم المتحدة بمناسبة فوزهما بجائزة نوبل للسلام.

ثانيا – المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف – افتتاح الدورة

١٠- افتتح الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، السيد كاميلو ريس رودريغيز (كولومبيا)، رئيس المجلس المنتهية مدة رئاسته.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

١١- انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٩٢١ (الافتتاحية)، المعقودة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، السيد علي سعيد مشومو (جمهورية تترانيا المتحدة) رئيساً للمجلس لمدة دورته الثامنة والأربعين.

١٢- وأتم المجلـــس أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية، انتخاب أعضاء المكتب للخدمة في المجلس طوال الدورة الثامنة والأربعين، وذلك بانتخاب عشرة نواب للرئيس ومقرر. وهكذا كانت عضوية المكتب المنتخب كالآتي:

الرئيس: السيد علي سعيد مشومو (جمهورية تترانيا المتحدة)

نوائب الرئيس: السيد يوري آفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد فيديركو ألبرتو كويليو كميلو (الجمهورية الدومينيكية)

السيد دوغلاس م. غريفثس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيدة إليانور م. فولر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

السيد فيراساكدي فوتراكول (تايلند)

السيد ناثان إيرومبا (أوغندا)

السيد توشييوكي إيوادو (اليابان)

السيد كلمان بيتوتش (سلوفاكيا)

السيد جاك سكافي (بلجيكا)

المقرر: السيد فيديركو بيراتزا سكابينو (أوروغواي)

١٣- ووفقـــاً للممارسة المتبعة في الماضي، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الاقليميون والصين، وكذلك رؤساء لجان الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند١(ب) من جدول الأعمال)

١٤- أقـــر المجلـــس، في جلســـته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة، الوارد في الوثيقة TD/B/48/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتُمد بها، انظر المرفق الأول أدناه).

١٥- ولدى إقرار جدول الأعمال، قرّر المجلس أن يتناول في إطار البند ٨ مسألة "متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك".

١٦- وفي نفـــس الجلسة، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/48/1، أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم التقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٣ : برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: (أ) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ (ب) نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٤ : إســـهام الأونكـــتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة

١٧- وانتُخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد فرانسوا ليجيه (فرنسا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد رينالد كليرزمي (هايتي)

١٨- وانتُخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد محمد سالك ولد محمد لمين (موريتانيا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد كيم يونغ هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

١٩- اعتمد المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة السابعة والأربعين (TD/B/48/17)، وبذلك فقد قبل وثائق تفويضهم.

هاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

٢٠- قرر المجلس، في الجلسة نفسها، أن يقوم الأمين العام للأونكتاد بوضع مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس وذلك في مرحلة لاحقة بحيث تؤخذ في الاعتبار نتائج استعراض منتصف المدة وغير ذلك من التطورات.

واو – استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ٧(ب) من جدول الأعمال)

٢١- وفي الجلسة نفسها، وافق المجلس على الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد (TD/B/INF.197).

زاي – عضوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية

(البند ٧(ج) من جدول الأعمال)

٢٢- تم إبلاغ المجلس بأن عضوية الأونكتاد تتألف من ١٩١ عضواً وأن عضوية المجلس تتألف من ١٤٦ عضواً (TD/B/INF.196 وCorr.1).

حاء – عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢

(البند ٧(د) من جدول الأعمال)

٢٣- انتخب المجلس، في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، البلدان التالية أعضاء في الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢: الاتحاد الروسي وإسبانيا وبلغاريا وبولندا والسنغال وعمان، والفلبين وفنلندا

ومصـــر والمملكـــة المـــتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وموريشيوس والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢٤- ولاحظ المجلس أن الترشيحات من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستقدم في موعد لاحق وأن المشاركة في أعمال الفرقة العاملة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء.

طاء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ٧(هـ) من جدول الأعمال)

٢٥- وفي الجلســـة نفســـها، تم إبلاغ المجلس بأنه ليست هناك أية آثار مالية ناشئة عن أعمال الدورة الثامنة والأربعين.

ياء - اعتماد التقرير

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٦- أحـــاط المجلس علماً في جلسته العامة ٩٢٥ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بتقرير اللجنة الأولى للـــدورة (TD/B/48/SC.1/L.1) وتقريـــر اللجـــنة الثانية للدورة (TD/B/48/SC.2/L.1 وAdd.1) وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن أعمال دورته الثامنة والأربعين.

٢٧- وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس مشـــروع التقريـــر عن أعمال دورته الثامنة والأربعين (TD/B/48/L.1 وAdd.1-6)، رهـــناً بإدخال أية تعديلات قد تود الوفود إدخالها على ملخصات بياناتها. كما أذن المجلس للمقرر بـــأن يستكمل التقرير النهائي على النحو المناسب وأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للمجلس

٢- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: الاستقرار المالي: إصلاح البنية المالية الدولية ودور التعاون الإقليمي

٣- برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

(ب) نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المحددة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

٤- إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة

٥- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٦- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) إجراءات محددة فيما يتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: تقرير الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الرابع والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٧- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٢

(ب) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(ج) عضوية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية

(د) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٢

(هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٨- مسائل أخرى

متابعة الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

٩- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

المناقشات التي جرت في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٥(ب) من جدول الأعمال: النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضـــوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتـــاد إلى الشعب الفلسطيني

١- عُرضت على المجلس، لأغراض نظره في هذا البند الفرعي، الوثيقة التالية:

"تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/48/9).

٢- عرض **منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني** تقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشـــعب الفلســـطيني والذي يتضمن معلومات مستوفاة عن التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية لصالح الشعب الفلسطيني. وبيّن أنه وفقاً للصلة التي تربط بين العمل التنفيذي والعمل التحليلي، يبحث التقرير أيضاً تأثير الأزمة الأخيرة على الاقتصاد الفلسطيني، ويثبت أن الأزمة أضرت بالأداء الاقتصادي ويكشف عن استمرار تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالصدمات الخارجية إلى جانب العيوب الهيكلية المترسخة. وهذه الأمور ناتجة إلى حد بعيد عن وقع الاحتلال المتطاول ولا يزال يتعين التصدي لها بشكل فعال.

٣- وبالرغم من الجهد الإنمائي الكبير الذي بُذل منذ عام ١٩٩٤، فإن التحديات الواسعة النطاق التي تواجه التنمـــية المطـــردة للاقتصاد الفلسطيني لا تزال تؤثر في هذه التنمية وتضعفها بنفس القدر الذي لوحظ عندما قام الأونكـــتاد بتحليـــلها لأول مـــرة في أوائل التسعينات. ومع التسليم بالتحديات الإنمائية التي تثيرها الأزمة والتي يواجههـــا المســـؤولون عن رسم السياسة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية، فإن الاستنتاجات التي توصلت إليها بحوث الأونكتاد تسمح بإعادة تأكيد الثقة في الآمال الواقعية بمستقبل إنمائي أفضل للشعب الفلسطيني.

٤- كما تضررت من جراء الأزمة الأخيرة الجهود الدولية المبذولة لصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية. إلا أن مستشاري الأونكتاد وخبراءه قد حافظوا على حضور فاعل في الميدان برغم حالات الانقطاع وعدم التيقن. وهذا يـــبرهن على التزام الأمانة بتنفيذ ولايتها في سياق المساعدة الدولية المستمرة للشعب الفلسطيني حسبما دعا إليه الأونكتاد العاشر والجمعية العامة.

٥- وأضاف قائلاً إن البحوث التي أجراها الأونكتاد بشأن الاقتصاد الفلسطيني قد أفضت إلى جعل ولايات الأمانة وخبراتها متوائمة بعناية مع الاحتياجات الإنمائية ذات العلاقة للشعب الفلسطيني ومع ما هو متاح من الموارد الخارجـــة عـــن الميزانية وذلك بالتشاور المنتظم مع فلسطين ومع الأطراف الأخرى المعنية. وقد اجتذبت مشاريع مقـــترحات الأمانة موارد من عدد من الجهات المانحة. وتحدث عن سير العمل في أربعة مجالات رئيسية هي: نظام

إدارة الديـــون، وإصلاح الإجراءات والأنظمة الجمركية وما يتصل بذلك من الأتمتة؛ والأنشطة التدريبية في مجال تنمـــية المشـــاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتدريب على الدبلوماسية التجارية وما يتصل بذلك من الخدمات الاستشارية.

٦- وأعرب عن امتنان الأمانة لسخاء الجهات المانحة وما أبدته من تبصر حتى الآن ورغم أن هناك مقترحات مهمة في ميادين عديدة أخرى لا تزال دون تمويل. وقال إن هذا قد قيَّد بصفة خاصة قدرة الأمانة على الاستجابة لطلب عاجل من السلطة الفلسطينية لتقديم مساعدة تقنية منسقة من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لتلبية بعض الاحتـــياجات الملحة التي نشأت في قطاع التجارة الفلسطيني. واختتم كلمته بتجديد مناشدة الأمانة كافة أعضاء الأونكتاد النظر في تكثيف مساهماتهم في هذه المجالات وغيرها من المجالات ذات الأولوية لتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني.

٧- وشكر ممثل **كوبا**، متحدثاً بالنيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، الأمانة على ما تقدمه من مساعدة تقنية قيمة ومستمرة إلى الشعب الفلسطيني. وقال إن مجموعته مرتاحة للطريقة التي استجابت بها الأمانة على مر السنين للظروف الإقليمية المتغيرة ولولايتها المتطورة في هذا المجال.

٨- وأضـــاف قـــائلاً إن التركيز الراهن لبرنامج عمل الأمانة لصالح الشعب الفلسطيني ينصب على الأنشطة التنفـــيذية الـــتي يدعمها البحث والتحليل وهذه هي أنسب وأجدى مساهمة يمكن للأونكتاد أن يقدمها للشعب الفلسطيني. ولاحظ أن الأمانة استطاعت أن تكثف المساعدة التي تقدمها والموارد المكرسة لهذه المسألة بما يتمشى مع خطة عمل بانكوك. وشكر الدول والمنظمات الدولية التي قدمت بالفعل مساهمات في مشاريع المساعدة التقنية المقدمـــة مـــن الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني وحث على مواصلة هذا الدعم، خاصة في ضوء الظروف الصعبة الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

٩- وتابع قائلاً إن المواجهة المأساوية التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قد عصفت بالاقتصاد الفلسطيني وبمنجزات الفترة الانتقالية التي استهلت بمقتضى الاتفاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية. فالخسائر الفادحة في الدخل الوطني وانتشار البطالة وتزايد الفقر وتأثير عمليات الإغلاق وغير ذلك من التدابير التقييدية التي فرضت على التجارة الفلسطينية وغيرها من القطاعات هي تطورات يؤسف لها بالنسبة لشعب عانى الكثير فيما مضى.

١٠- وقال إن الأمل في الخروج من هذه الأزمة وإمكانية الخروج منها يمثلان نقطة من النقاط الرئيسية في تقرير الأمانة مما يبرز الترابط بين التنمية والسلم. وأشار إلى أن مجموعته تود أن تؤكد مجدداً اعتقادها بأن التنفيذ الكامل

لقـــرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع هو وحده الكفيل بإيجاد تسوية عادلة ودائمة تسلم بحقوق كافة الشعوب والدول، بما فيها فلسطين، في التمتع بالسلم والأمن والتنمية.

١١- وقال ممثل **مصر**، متحدثاً بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية**، إن التطورات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني أثـــناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد أدخلته في أزمة لا سابق لها من حيث عمقها وشدتها مما يجعل الانتعاش الحقيقي صـــعب التحقيق في السنوات العديدة المقبلة. فالناتج المحلي قد انخفض بنحو النصف وارتفع معدل البطالة بسرعة وبشدة وسجلت مؤشرات الفقر زيادة هائلة. وبالإضافة إلى ذلك، تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة في البنى التحتية. ومن الواضح أن جميع القطاعات الاقتصادية قد عانت معاناة شديدة أثناء هذه الفترة.

١٢- فقـــد تعرضـــت الخدمات الاجتماعية لتردّ حاد مما تسبب في تدني القدرات المتاحة والمحدودة أصلاً فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني فزاد ذلك من بؤس العيش في غزة والضفة الغربية. ويلزم أن يوضـــح حدّ لممارسات القوات المحتلة التي أدت إلى هذا الوضع الذي لا يطاق، خاصّة الممارسات المدانة الموثقة والمتكررة المتمثلة في سياسة العقوبة الجماعية والإغلاق مما كبد الاقتصاد خسائر بما قيمته ٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣- وقـــال إن دور الأونكـــتاد والوكالات الإنمائية والجهات المانحة يظل حجر الزاوية في الجهود التي تسمح للسلطة الفلسطينية بتعزيز قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني، برغم أن مهمة تنمية الاقتصاد الفلسطيني تبدو مهمة أعسر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، رحب باستئناف أنشطة المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى السلطة الفلسطينية في أواسط عام ٢٠٠١ وبالمضي قدماً في تنفيذ البرامج التي رئي أنها تساعد إلى حد كبير في مجال بناء القدرات وتحسين الإدارة الاقتصادية. إلا أن الافتقار إلى الاستقرار والتمويل قد حال دون الشـــروع في تقـــديم المساعدة التقنية التي طلبتها السلطة الفلسطينية في مجال تجارة الترانزيت والنقل والشراءات الدولية للسلع الأساسية الغذائية.

١٤- وأضاف قائلاً إن المجموعة الأفريقية قد حثت الجهات المانحة على توفير الأموال اللازمة لتمكين الأونكتاد من إعادة تنشيط المشاريع وتنفيذ مشاريع جديدة، وإن مشاريع المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد تعتبر بالغة الأهمـــية بالنســـبة لتخفيف وطأة الأحوال التي يواجهها الشعب الفلسطيني. ودعا الأونكتاد والجهات المانحة إلى مواصلة دعم هذه الأنشطة الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني الذي يواجه حالة اقتصادية حرجة للغاية. واختتم كلمته بالتأكيد مجدداً على دعم الشعوب والبلدان الأفريقية لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم من شأنه أن يكون أساس الازدهار والأمن للمنطقة بأسرها.

١٥- وقـــال ممثل **بلجيكا**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن تقرير الأمانة يوفر معلومات مفيدة للغاية تســـمح بتقدير المصاعب الناشئة عن أزمة اقتصادية وسياسية استمرت طيلة سنة. وقال إنه يأمل باستمرار في أن يـــتمكن الاقتصـــاد الفلسطيني، الذي ما يزال بالغ الهشاشة، من إعادة تشكيل هياكله وفي أن تتطور التبادلات الـــتجارية مع المنطقة دون الإقليمية هذه. وهذا يعتمد على توفر إرادة راسخة لدى الأطراف للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل على أساس المبادئ التي أرستها اتفاقات مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة وتمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

١٦- وبالرغم من الأحداث المأساوية الماضية والتوترات الراهنة، يظل للعمل الميداني للأونكتاد من أجل الشعب الفلســـطيني كـــل جدواه. ومن الضرورة بمكان مواصلة الإعداد للمستقبل وتدريب الأشخاص وتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز التجارة. ولهذه الغاية، يتوجـــب على الأونكتاد أن يوفر، في نطاق اختصاصه، المساعدة المخططة بدقة والموجهة إلى الأهداف الصحيحة وتلبية الطلب. فهذا من شأنه أن يساعد على تطوير الاقتصاد المحلي ويعين السلطة الفلسطينية على خدمة شعبها على نحو أفضل.

١٧- وقـــال إن الاتحاد الأوروبي هو المساهم الرئيسي فيما يقدم من معونة إلى الشعب الفلسطيني، وهو أيضاً الشريك التجاري الرئيسي للسلطة الفلسطينية خارج المنطقة. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه، بالنسبة لشعبين لا بد لهمـــا من التعايش، ليس هناك بديل عن المضي قُدما في سبيل التفاوض السلمي. ولعل الاجتماعات الرسمية التي جرت مؤخراً في هذا الشأن تبعث على الأمل في تحقيق ذلك. واختتم كلمته قائلاً إنه يلزم في هذه الفترة الصعبة بـــذل قصارى الجهود من أجل التغلب على الخوف والكراهية والعنف ومن أجل تكثيف الحوار الرامي إلى إقرار السلم في أقرب وقت ممكن.

١٨- وتحـــدث ممثل **جمهورية إيران الإسلامية**، نيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، فقال إن إدراج المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، بانتظام، على جدول أعمال المجلس وفي برنامج عمل الأمانة يدل على أهمية المسألة قيد النقاش وعلى الطريقة الجديرة بالثناء التي نفذت بها الأمانة ولايتها المتطورة في هذا المجال. وشكر الأمانة على التقرير الذي أعدته والذي يوجه رسائل هامة في مرحلة حرجة تمر بها المنطقة والعالم.

١٩- وقـــال إنـــه قد سُر أيضاً لأن التطورات السلبية التي شهدتها السنة الماضية لم تصرف الأمانة عن تركيز اهتمامها على الحاجات والجهود الإنمائية للشعب الفلسطيني في الأجل الطويل. وقد بذلت الأمانة جهوداً جادة، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، لتلبية بعض الحاجات التقنية الملحة الناشئة عن الأزمة الأخيرة. ويعد برنامج عمل الأمانة في هذا المجال مثالاً جيداً على التوفيق الناجح بين القدرات التحليلية والتقنية المتوفرة لدى الأمانة، من جهـــة، وأنشطتها التنفيذية الملموسة، من جهة أخرى. وإن التركيز على جهود بناء المؤسسات والقدرات وعلى

توفـــير الخدمـــات التدريبية والاستشارية الرفيعة المستوى يتيح لفلسطين أفضل ما يمكن أن تضطلع به الأمانة من أنشطة في مجال التعاون التقني.

٢٠- ولاحظ أن التدابير الإسرائيلية التي تُتخذ ضد الشعب الفلسطيني تشتمل على مجموعة من القيود المفروضة عـــلى الاقتصاد الفلسطيني والعمال الفلسطينيين والتي تؤدي إلى خسائر جسيمة في الدخل القومي، وإلى انتشار البطالة على نطاق واسع، وإلى الفقر المدقع. وقد زادت أحداث السنة الماضية من خطورة نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصـــاد الفلســـطيني وعرضته للخطر. وإن الإخفاق في معالجة هذه المشاكل حتى الآن تعود جذوره إلى آثار الاحتلال الطويل واستمرار إنكار إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني. وحتى فترة السلام المؤقتة التي استغرقت ست ســـنوات والتي منحت فلسطين بعض الاستقلال الاقتصادي المحدود وفرصة لإعادة البناء والتطوير لم تكن كافية لعكـــس اتجاه أوجه الاختلال القديمة العهد. فليس من المستغرب أن تحطم التدابير الإسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني الضعيف بهذا القدر من السرعة والشمول.

٢١- وقد أتاحت الأزمة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي على السواء، استخلاص بعض الدروس المفيدة في وقت يواجه فيه العالم "المعَولم" تهديدات وتحديات إنمائية جديدة. فقد اتضح، بوجه خاص، أن السلام والتنمية لا ينفصـــلان؛ ويتطلب السلام في الشرق الأوسط العدالة والإنصاف، وهما أمران لا يزال يتعين توفيرهما للشعب الفلســـطيني. وعـــلاوة عـــلى ذلك، لا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل إلا من خلال الاعتراف بالحقوق الوطنية المشـــروعة للشعب الفلسطيني كما جسدتها قرارات الأمم المتحدة. وفي الختام، دعا الأونكتاد إلى مواصلة عمله لمساعدة الشعب الفلسطيني بغية تحديد أسباب التخلف الجذرية القائمة منذ وقت طويل، واستئصالها.

٢٢- وأثنى ممثل **فلسطين** على الأمانة لجهودها البارزة والمتواصلة لتوفير المساعدة التقنية للشعب الفلسطيني في جمـــيع المجالات التي تدخل في إطار خبرة الأونكتاد. وأعرب عن بالغ التقدير للأمين العام للأونكتاد لما أولاه من اهـــتمام خاص لبرنامج عمل الأمانة الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فظل برنامج العمل يتطور في سياق سياسي صعب جداً. كما أعرب عن بالغ التقدير لالتزام خبراء وموظفي الأمانة الذين واصلوا القيام ببعثات وأنشطة المساعدة التقنية بالرغم من الأوضاع الميدانية الصعبة، في الوقت الذي أطلقوا فيه عدداً من المشاريع لدعم الجهود الإنمائية للسلطة الوطنية الفلسطينية في الأجل الطويل.

٢٣- وقال إن تقرير الأمانة يقدم تحليلاً دقيقاً للمشاكل الهيكلية التي تعوق تنمية الاقتصاد الفلسطيني وللمآزق التي مر بهـــا الاقتصـــاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد خضعت الأرض الفلسطينية، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لمجموعـــة من التدابير العسكرية الإسرائيلية التي استمرت طيلة فترات طويلة، بما في ذلك فرض حصار على المدن الفلسطينية. وقد كانت لهذه التدابير آثار سلبية على الاقتصاد برمته، وهي آثار لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٦٧

وقد نجمت عن سياسة إسرائيلية تهدف إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإنهاء الحلم الفلسطيني المتمثل في إقامة دولة مستقلة ذات اقتصاد مزدهر.

٢٤- وأشار إلى أن مجموع الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال السنة الماضية قد بلغ، وفقاً لإحصائيات حديثة، ٢,٧ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد قضت الأزمة الراهنة على الفوائد المجنية من الجهود الإنمائية التي بُذلت خلال السنوات الثلاث الماضية، مع أن علامات الازدهار الاقتصادي كانت مرئية بوضوح قبل بداية الأزمة. وقد أدت الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الأرض الفلسطينية، والتي تتميز بانعدام الاستقرار السياسي وبضعف البنى التحتية الاقتصادية، إلى انخفاض فرص الاستثمار انخفاضاً خطيراً وانعدام الاستثمار الأجنبي، في حين أن البطالة زادت من العبء الملقى على كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية. وإن مشاكل التنفيذ التي تعانيها مشاريع الأونكتاد تؤكد الرأي الذي أعربت عنه فلسطين منذ سنوات عديدة وهو أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال مستمراً منذ أكثر من ٣٤ عاماً.

٢٥- وأعرب عن تقديره للدعم المالي الذي توفره البلدان المانحة لتمكين الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية من تنفيذ مشاريع المساعدة لصالح الشعب الفلسطيني. على أن الشعب الفلسطيني يطالب بالعدالة والتضامن من جانب المجتمع الدولي. وعلى الرغم من أن ذاكرة الشعب الفلسطيني زاخرة بالآلام والمآسي، فإن هذا الشعب يتوق إلى سلام يعيد إليه حقوقه ويضمن الاستقرار في المنطقة. وقال في الختام إن فلسطين تقدّر الاعتراف المتزايد من جانب عدة بلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. وينبغي أن يترجَم ذلك إلى تدابير ملموسة تقوم على قرارات مجلس الأمن وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، لتحل محلها سلطة دولة فلسطين المستقلة. ومن شأن ذلك أن يرسي الأساس السليم والقوي لسلام عادل وشامل يبدأ في فلسطين ويمتد إلى المنطقة بأكملها.

٢٦- وأكد ممثل **النرويج** أن تنمية الاقتصاد الفلسطيني تتسم بأهمية بالغة لإيجاد تأييد لدى الشعب الفلسطيني لمواصلة عملية السلام. وأن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى السلطة الفلسطينية تدعم هذا الهدف. وأثنى على الأونكتاد للعمل الذي يقوم به خلال وقت عصيب يمر به الشرق الأوسط، وأيضاً لإعادة توجيه جزء من برامجه لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعانيها السلطة الفلسطينية. وقال إن وفده يؤيد بقوة استمرار الأونكتاد في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في إطار ولاية هذه المؤسسة وبالتعاون مع الوكالات الأخرى.

٢٧- وأشار إلى أن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد يمكن أن تؤدي دوراً تقنياً حفازاً في إعداد السلطة الفلسطينية لتحسين قدرتها على التصدي لتحديات الأزمة الحالية، إلا أنها لا يمكن أن تقضي على هذه الأزمة. وإن حل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها السلطة الفلسطينية، وكذلك أزمة عملية السلام، يكمن في التنفيذ الكامل

لتوصـــيات تقرير ميتشل وتفاهمات تينيت، مما يفضي إلى استئناف مفاوضات الســـلام استناداً إلى قراري مجلس الأمن الـــتابع للأمم المتحـــدة ٢٤٢ و٣٣٨، وكذلك اتفاقات أوسلو. ولقد قام المجتمع الدولي، منذ التوقيع على إعلان المبادئ الإسرائيلي – الفلسطيني، باستثمار قدر كبير من الموارد لدعم السلطة الفلسطينية في بناء إدارة فلسطينية قادرة على تقديم خدمات توجد حاجة ماسة إليها. وقال إن الأزمة الراهنة تعرض للخطر التقدم الكبير الذي أُحرز خلال السنوات السبع الماضية، وحث الطرفين على استئناف مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن.

٢٨- وأشار ممثل **إسرائيل** إلى أنه كان قد أعرب خلال مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في العام الماضي عن الأمل في أن تتم السيطرة على العنف الذي نشب قبل ذلك ببضعة أيام وأن تُستأنف العملية السياسية. إلا أن الوضع في المنطقة قد تدهور منذ ذلك الوقت. وقد تسبب العنف في معاناة لا يمكن تصورها لجميع شعوب المنطقة، وفي خســـائر اقتصادية هائلة. وإن الحل الوحيد لهذه الأزمة يكمن في وقف إطلاق النار بشكل كامل وبعد ذلك استئناف المفاوضات السياسية استناداً إلى توصيات لجنة ميتشل.

٢٩- وقال إن تقرير الأمانة قد أوضح أن الاقتصاد الفلسطيني كان يسير على طريق الانتعاش والنمو القوي قبل موجة العنف الراهنة. ولو ظلت العملية السياسية في مسارها، ولو أمكن بوجه خاص التصدي للمشاكل الهيكلية للاقتصـــاد الفلسطيني، لاستمر هذا الاتجاه. والوضع السلبي الذي يواجهه الاقتصاد الفلسطيني غير مستغرب لأنه يســـتحيل أن تستمر التنمية الاقتصادية الإيجابية في مثل هذه البيئة العنيفة. وإن موجة العنف قد أثرت تأثيراً سيئاً على اقتصادات أخرى في المنطقة، بما فيها الاقتصاد الإسرائيلي.

٣٠- وقال إن السنة الماضية كانت سنة سيئة جداً بالنسبة لشعوب المنطقة، وإن التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي حـــدث في أعقـــاب الهجمات الإرهابية الأخيرة على الولايات المتحدة يمكن تماماً أن يزيد من خطورة الوضع. ويتحتم وقف العنف ثم بدء العملية السياسية من جديد بغية التوصل إلى حل وسط سياسي. وقال إنه ما زال يعتبر أن الرفاه الاقتصادي للفلسطينيين هو أمر له أهميته بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين وللمنطقة ككل.

٣١- وشـــكر ممـــثل **الولايات المتحدة الأمريكية** الأمانة للتقرير الذي أعدته ولما تقوم به من أنشطة لمساعدة الشـــعب الفلسطيني. وقال إنه يشاطر الكثير من الوفود ما أعربت عنه من إحباط إزاء استمرار العنف في المنطقة وإزاء عدم تحقيق تقدم في المفاوضات السياسية. وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة تعمل جاهدة على وقف العنف وتنفـــيذ تقرير لجنة ميتشل. وإن الإدانات الأحادية الجانب لا تساعد على دفع عملية السلام إلى الأمام. وقال إن الاجتماع الذي عُقد مؤخراً بين الرئيس عرفات ووزير الخارجية بيريز يعتبر خطوة هامة، ودعا الطرفين إلى التحرك لتطبيق وقف إطلاق النار وإزالة القيود واستئناف المفاوضات.

٣٢- وأعـــرب ممـــثل **جامعـــة الدول العربية** عن بالغ قلقه إزاء الطريقة التي تم بها تخريب الاقتصاد الفلسطيني. ومما يضاعف من هذا القلق أن الاقتصاد الفلسطيني يسير من سيئ إلى أسوأ بسبب التدابير الإسرائيلية، وذلك مقارنة بالسنوات القلـــيلة الماضـــية ورغم الدعم الملحوظ المقدم من جانب المنظمات الدولية والبلدان المانحة. والسلطة المحتلة لا تقوم بتدمير البنـــية التحتية للاقتصاد فحسب، بل أيضاً بتدمير بنيته العلوية. وقد أدت التدابير التي تم اتخاذها إلى زيادة كبيرة في معدل البطالة وإلى تفاقم الأزمة الراهنة وإحباط الجهود الدولية لتنمية الاقتصاد وجعلها بلا معنى. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ موقفاً حازماً كي يتسنى لجهوده أن تثمر. وينبغي للمنظمات الدولية والبلدان المانحة ألا تكتفي بدور دافع الأموال بل أن تكـــون أيضاً جهات فاعلة وشريكة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة. وشكر الأونكتاد، ولا سيما وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، لما تقدمه من دعم للاقتصاد الفلسطيني.

٣٣- وأعـــرب ممثل **الجزائر** عن تقديره للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد وغيره من الوكالات إلى الشعب الفلسطيني وكذلك للدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي. لكنه قال إن الممارسات الإسرائيلية عرضت هذه الجهود للخطر وجعلتها غير فعالة. وكانت العواقب الاجتماعية لهذه الممارسات رهيبة وأدت إلى حالة فوضوية مشؤومة يعانـــيها الشعب الفلسطيني. وقد أصاب تقرير الأمانة في تحديد المشكلة الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، وهي نقـــاط الضـــعف الهيكلية الناجمة عن الاحتلال المطول. وذكر في الختام أنه كثيراً ما يقال إن أمن إسرائيل هو على المحك، ولكن لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بضمان أمن جميع الشعوب الأخرى في المنطقة.

- - - - -